مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي



دراسات تطبيقية

ريادة الأعمال الشبابية بوصفها مدخلاً لتقليل البطالة في العراق

مقاربة تحليلية في التحديات والمعالجات

د. عمر حمدان - رئيس أبحاث

الباحثة الاء فرحان هيال - اختصاصي جودة

دائرة التنمية البشرية - وزارة التخطيط

2026

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

الملخص

تبحث هذه الورقة في إمكانات ريادة الأعمال الشبابية بوصفها أحد المسارات المساندة لسياسات التشغيل والحد من البطالة في العراق، في ظل تزايد أعداد الداخلين إلى سوق العمل، ومحدودية قدرة التوظيف الحكومي على استيعابهم، وضعف تنوع الأنشطة الإنتاجية، واتساع العمل غير الرسمي، إلى جانب الفجوات القائمة بين المهارات المتاحة واحتياجات السوق. ومن ثم فأن هذه الورقة تنطلق من أن الأثر التنموي للريادة لا يتحقق بمجرد تشجيع الشباب على تأسيس مشروعات صغيرة، بل يتوقف على توافر منظومة مؤسسية متكاملة تهيئ للمشروع فرص الانطلاق والاستمرار والنمو.

اعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال قراءة المؤشرات الوطنية والأدبيات والتقارير ذات الصلة، وتحليل التحديات التمويلية والتنظيمية والمهارية والسوقية التي تواجه رواد الأعمال الشباب. وتعرض المؤشرات معدل بطالة بلغ 13.5% للفئة العمرية 15 سنة فأكثر لعام2024 ، ومعدل بطالة للشباب بلغ 16.8% للفئة العمرية 15-24 سنة، ومعدل نشاط اقتصادي بلغ 38.1% للفئة العمرية 15 سنة فأكثر وفقاً لبيانات . كما يبرز مسح القوى العاملة لعام 2021، اتساع العمل غير الرسمي الذي شمل 66.6% من إجمالي العمالة، بما يؤكد أن التحدي لا يقتصر على توفير فرصة عمل، وإنما يمتد إلى استقرارها وإنتاجيتها ومستوى الحماية المرتبط بها.

وتخلص الورقة إلى أن ريادة الأعمال الشبابية يمكن أن توسع فرص العمل الحر، وتتيح للمشروعات الناجحة استحداث وظائف إضافية، وتنشط الاقتصادات المحلية، غير أن هذه النتائج ليست تلقائية، بل ترتبط بجدوى المشروع والطلب الفعلي على منتجاته وخدماته، وملاءمة التمويل، وجودة المهارات، وإمكانية النفاذ إلى الأسواق.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال الشبابية، البطالة، سوق العمل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الريادي، سياسات التشغيل، الابتكار.

المقدمة

يمر العراق بمرحلة تتقاطع فيها الضغوط الديموغرافية مع تحديات سوق العمل والتحول الاقتصادي. فوجود كتلة شبابية كبيرة يمكن أن يكون "فرصة ديموغرافية "إذاما توافرت فرص التعليم والعمل والإنتاج، لكنه قد يتحول إلى ضغط تنموي إذا ما اتسعت الفجوة بين أعداد الداخلين إلى سوق العمل وقدرة الاقتصاد على خلق وظائف لائقة وقد أكدت خطة التنمية الوطنية 2028–2024 أن معالجة البطالة وخلق فرص العمل للشباب ودعم القطاع الخاص تمثل من أولويات السياسة العامة، ضمن توجه أوسع نحو الإصلاح الاقتصادي والتنويع (وزارة التخطيط، .2024)

ولا تقف المشكلة عند البطالة فقد أظهر مسح القوى العاملة في العراق لعام 2021 أن 66.6% من إجمالي العمالة كانت في وظائف غير رسمية، بما يكشف عن جانب آخر من التحدي: حتى عندما يجد الشباب نشاطاً اقتصادياً، قد لا يكون النشاط مستقراً أو محمياً أو منتجاً بالقدر الكافي. ولذلك فإن سياسة ريادة الأعمال ينبغي أن تتجه أيضاً إلى تحويل جزء من النشاط الاقتصادي غير الرسمي إلى مشاريع قابلة للنمو والاندماج في الاقتصاد المنظم (.(ILO, 2022

وفي هذا السياق، تصبح ريادة الأعمال الشبابية أكثر من مجرد خيار فردي، إنها أداة محتملة لإعادة تشكيل علاقة الشباب بسوق العمل. فالاقتصاد الذي يملك منظومة ريادية فعالة لا ينتظر أن تنشأ الوظائف من جهة واحدة، وإنما يخلق بيئة تسمح بتعدد مصادر خلق الوظائف، من المشروع الصغير إلى الشركة الناشئة، ومن الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد الرقمي.

كما تكتسب الورقة أهميتها من تداخل تحولات ثلاثة أولها التحول الديموغرافي واتساع أعداد الداخلين إلى سن العمل، وثانيها التحول الاقتصادي والحاجة إلى تنويع مصادر النمو بعيداً عن الاعتماد المرتفع على النفط، وثالثها التحول التكنولوجي الذي أوجد نماذج جديدة للأعمال والعمل الحر والاقتصاد الرقمي. وتتعامل الورقة مع ريادة الأعمال باعتبارها منظومة تتجاوز التدريب إلى التمويل، والبيئة التشريعية، والوصول إلى السوق، والابتكار، والحاضنات، والتشبيك، والحماية الاجتماعية.وتخلص إلى أن نجاح الريادة الشبابية في تقليل البطالة يتطلب الانتقال من منطق "تمويل مشروع" إلى "بناء منظومة"، ومن قياس عدد المستفيدين إلى قياس البقاء والنمو وعدد الوظائف المستدامة.

الفكرة المركزية: لا ينبغي أن يكون هدف السياسة "كم شاباً تدرب؟" فقط، بل "كم مشروعاً استمر؟ وكم وظيفة خلق؟ وكم شاباً انتقل من الهشاشة الاقتصادية إلى النشاط المنتج؟"

مشكلة الورقة

تتمثل مشكلة الورقة في استمرار ارتفاع البطالة بين الشباب وضعف مشاركتهم الاقتصادية، بالتزامن مع محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل، وضعف حجم وقدرة القطاع الخاص، واتساع النشاط غير الرسمي، ووجود فجوات في التمويل والمهارات والوصول إلى الأسواق. وتزداد المشكلة تعقيداً عندما تتحول بعض برامج دعم الريادة إلى مبادرات قصيرة الأجل تركز على التدريب أو منح التمويل دون بناء البيئة التي تضمن بقاء المشروع ونموه.

السؤال الرئيس للمشكلة: إلى أي مدى يمكن لريادة الأعمال الشبابية أن تشكل مدخلاً فاعلاً ومستداماً لتقليل البطالة في العراق؟

وتتفرع من التساؤل الرئيس جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالاتي:

.1	ما طبيعة العلاقة بين البطالة الشبابية وضعف المشاركة الاقتصادية وبين الحاجة إلى تنمية ريادة الأعمال في العراق؟
.2	ما أبرز العوائق التمويلية والتنظيمية والمهارية والسوقية التي تحد من قدرة الشباب على إنشاء مشاريع مستدامة؟
.3	إلى أي مدى تتلاءم منظومة التعليم والتدريب الحالية مع متطلبات ريادة الأعمال وسوق العمل؟
.4	كيف يمكن للعمل الحر والمنصات الإلكترونية أن توسع فرص ريادة الأعمال للشباب؟

5.	كيف يمكن ربط ريادة الأعمال الشبابية بخطة التنمية الوطنية 2024–2028 وبسياسات تنمية القطاع الخاص؟

وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن "فاعلية ريادة الأعمال الشبابية في تقليل البطالة في العراق تزداد كلما انتقلت السياسات العامة من دعم المبادرات الفردية المتفرقة إلى بناء منظومة متكاملة تجمع تنمية المهارات، والتمويل، وتبسيط بيئة الأعمال، والابتكار والوصول إلى الأسواق والحماية الاجتماعية، مع توجيه الدعم نحو المشاريع القادرة على الاستمرار وخلق وظائف إضافية.

تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال قراءة البيانات الرسمية وتحليل الأدبيات والسياسات ذات الصلة، وربط مؤشرات سوق العمل بإطار ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تستخدم الورقة المقارنة السياساتية لاستخلاص دروس قابلة للتكييف مع السياق العراقي.

أولاً: الإطار النظري

يمكن فهم ريادة الأعمال الشبابية بوصفها أحد المداخل الممكنة لمعالجة البطالة في العراق، من خلال الانتقال من الاعتماد على فرص العمل التي توفرها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص إلى تعزيز قدرة الشباب على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، وتحويل أفكارهم ومهاراتهم إلى أنشطة اقتصادية منتجة تتيح فرص عمل جديدة. ولا يقتصر هذا التحول على تغيير الدور الاقتصادي للشباب، بل يعكس توجهاً نحو تعزيز المبادرة الفردية والابتكار والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتنبع أهمية هذا التوجه من التحديات التي تواجه سوق العمل العراقي، في ظل تزايد أعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل، ومحدودية قدرة بعض القطاعات على استيعابهم. ويشير البنك الدولي إلى أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً يمثلون نحو 29% من سكان العراق، وأن سوق العمل يواجه تحديات تتعلق بخلق الوظائف ومحدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب الداخلين الجدد إليه (البنك الدولي). كما تؤكد منظمة العمل الدولية أن تحسين فرص تشغيل الشباب يتطلب سياسات تجمع بين تنمية المهارات، ودعم ريادة الأعمال، وتوسيع فرص الوصول إلى العمل اللائق (منظمة العمل الدولية، 2024).

وبناءً على ذلك فإن ريادة الأعمال الشبابية لا ينبغي النظر إليها بوصفها بديلاً كاملاً عن الوظائف التقليدية، وإنما باعتبارها مساراً مكملاً لسياسات التشغيل، يمكن أن يسهم في تنويع فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي، متى توافرت البيئة المناسبة لإنشاء المشروعات واستمرارها.

◆ 1.1 نظرية رأس المال البشري ودورها في تعزيز ريادة الأعمال الشبابية

تستند نظرية رأس المال البشري إلى أن التعليم والتدريب والمعرفة والخبرة تمثل استثمارات في قدرات الإنسان، ويمكن أن تسهم في تحسين إنتاجيته وتوسيع فرصه الاقتصادية. وقد وضع بيكر (Becker, 1964) أساساً نظرياً مهماً لفهم العلاقة بين الاستثمار في التعليم والتدريب والإنتاجية والعوائد الاقتصادية.

وفي مجال ريادة الأعمال الشبابية، تبرز أهمية هذا المدخل في أن امتلاك الشاب للمهارات العلمية والمهنية والإدارية يمكن أن يساعده على الانتقال من البحث عن وظيفة إلى تأسيس مشروع قادر على تقديم سلعة أو خدمة يحتاج إليها السوق. فالمهارات المالية تساعد على إدارة رأس المال والتكاليف، بينما تتيح المهارات الرقمية فرصاً أوسع للتسويق والوصول إلى العملاء، وتسهم مهارات التخطيط والاتصال والتفاوض في إدارة المشروع وبناء علاقاته المهنية.

وتتفق هذه الرؤية مع تقرير منظمة العمل الدولية حول اتجاهات تشغيل الشباب لعام 2024 الذي يشير إلى أهمية التدخلات التي تجمع بين تنمية المهارات ودعم ريادة الأعمال في تحسين النتائج المتعلقة بالتشغيل، ولا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (منظمة العمل الدولية، 2024).

وفي العراق يقتضي توظيف هذا المدخل لتعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل، من خلال إدماج مفاهيم ريادة الأعمال في المناهج، وتوسيع التدريب العملي، وتطوير حاضنات الأعمال، وتقديم الإرشاد لأصحاب الأفكار والمشروعات الناشئة. كما يتطلب ذلك الاهتمام بالمهارات التي يحتاج إليها الشباب لإعداد دراسات الجدوى وخطط الأعمال، وتقدير المخاطر، وتحديد احتياجات المستهلكين، وإدارة الموارد المتاحة.

وعليه فإن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل أحد الشروط المهمة لزيادة فرص نجاح المشروعات الشبابية، لكنه لا يكفي بمفرده، إذ تحتاج المهارات والمعرفة إلى فرص تمويل وأسواق مناسبة وبيئة مؤسسية تمكّن الشباب من تحويل قدراتهم إلى نشاط اقتصادي فعلي.

◆ 1.2 منظور الابتكار ودوره في تحويل الشباب إلى صانعي فرص العمل

يرتبط منظور الابتكار بأفكار شومبيتر ، الذي عدّ الابتكار عنصراً أساسياً في العملية الريادية والتغيير الاقتصادي. ووفقاً لهذا المنظور، لا يقتصر دور رائد الأعمال على إنشاء مشروع تقليدي، بل يمتد إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين أساليب الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا، واكتشاف أسواق أو احتياجات لم تتم تلبيتها بصورة كافية(Schumpeter, 1934).

وتتجلى أهمية الابتكار الشبابي في قدرته على تحويل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى فرص لإنشاء مشروعات جديدة. فقد تظهر الفرصة في تطوير خدمات رقمية، أو تحسين عمليات التسويق، أو تقديم حلول في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية والخدمات التعليمية والنقل وإعادة التدوير. ويمكن لهذه الأنشطة أن تتيح للشباب فرصاً للعمل الحر، وأن تتحول، عند نجاحها وتوسعها، إلى مشروعات توظف أفراداً آخرين.

وتوفر التجارب التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أمثلة تطبيقية على العلاقة بين تنمية القدرات الريادية وخلق سبل العيش. ويعرض البرنامج تجارب لشباب أسسوا مشروعات صغيرة في ديالى والأنبار، بعد الاستفادة من التدريب على تحديد فكرة المشروع وإعداد خطة العمل وتقدير التكاليف، إلى جانب المنح المخصصة لبدء النشاط (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024).

وتوضح هذه التجارب أهمية الجمع بين تطوير الفكرة والتدريب والتمويل، بدلاً من الاكتفاء بتشجيع الشباب على إنشاء المشروعات من دون توفير الأدوات اللازمة للتنفيذ. ومع ذلك فإن نجاح اي مشروع فردي أو مجموعة من المشروعات لا يكفي وحده لإثبات انخفاض البطالة على المستوى الوطني، إذ يتطلب ذلك متابعة استمرارية المشروعات، وعدد الوظائف التي توفرها، وقدرتها على التوسع والاستمرار في السوق.

ومن هنا، فإن دعم الابتكار الشبابي في العراق ينبغي أن يرتبط بحاجات السوق الفعلية، وأن يركز على المشروعات القابلة للاستمرار والتوسع، مع تشجيع استخدام التكنولوجيا وتطوير المنتجات والخدمات بما يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

◆ 1.3 ريادة الأعمال الشبابية في مواجهة البطالة في العراق

تتطلب الافادة من ريادة الأعمال في معالجة البطالة الانتقال من مجرد تشجيع الشباب على تأسيس المشروعات إلى بناء منظومة متكاملة تساعدهم على إنشاء أنشطة اقتصادية قابلة للاستمرار. وتزداد أهمية هذا التوجه في ظل التحديات التي تواجه قدرة سوق العمل العراقي على استيعاب أعداد الشباب الباحثين عن فرص عمل.

وتؤكد منظمة العمل الدولية في تقريرها عن برنامج العمل اللائق في العراق والتقرير السنوي للتقدم المحرز لعام 2024، أهمية تطوير فرص العمل والتدريب المهني والحماية الاجتماعية والإصلاحات المرتبطة بسوق العمل، مع الاهتمام بالفئات التي تواجه عوائق أكبر في الوصول إلى فرص اقتصادية لائقة (منظمة العمل الدولية، 2025، تقرير التقدم السنوي لعام 2024).

وفي هذا الإطار، يمكن لريادة الأعمال الشبابية أن تسهم في تقليل البطالة من خلال ثلاثة مسارات مترابطة:

- **العمل لحساب الذات:** يتيح للشاب إنشاء نشاط اقتصادي يوفر له دخلاً وفرصة للمشاركة في سوق العمل.
- **خلق فرص عمل إضافية:** قد يتوسع المشروع الناجح ويحتاج إلى توظيف عاملين جدد، بما يتيح فرصاً للآخرين.
- **تنشيط الاقتصاد المحلي:** يمكن للمشروعات أن تدعم الموردين والمنتجين ومقدمي الخدمات، وأن تسهم في توسيع النشاط الاقتصادي داخل المجتمعات المحلية.

لكن هذه المساهمة تظل مشروطة بتوافر التمويل الملائم، والمهارات الإدارية، والطلب على المنتجات والخدمات، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، واستقرار البيئة التنظيمية. كما أن العمل لحساب الذات لا يُعد بالضرورة عملاً لائقاً إذا كان غير مستقر أو منخفض الدخل أو يفتقر إلى الحماية المناسبة.

وعليه فإن قياس نجاح ريادة الأعمال في الحد من البطالة ينبغي أن يعتمد على مؤشرات تتجاوز عدد المشروعات المنشأة، لتشمل استمرارها وعدد الوظائف التي توفرها، ومستويات الدخل، وجودة فرص العمل، ومدى قدرة هذه المشروعات على النمو والتوسع.

من الأخطاء السياساتية اختزال المشكلة في معدل البطالة، فالشاب قد لا يكون عاطلاً وفق التعريف الإحصائي لأنه لا يبحث عن عمل، لكنه في الوقت ذاته قد يكون خارج التعليم والعمل والتدريب أو يعمل في نشاط منخفض الإنتاجية. ولهذا فإن سياسة الريادة تحتاج إلى الوصول إلى الشباب غير النشطين اقتصادياً، وليس فقط إلى المسجلين كباحثين عن العمل.

وقد لفتت منظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من ثلث الشباب في العراق كانوا خارج التعليم أو العمل أو التدريب وفق البيانات المتاحة عند إطلاق نتائج مسح القوى العاملة، كما أشارت إلى ضرورة جذب الشباب نحو القطاع الخاص وريادة الأعمال في ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل (ILO, 2022).

◆ 1.4 البعد الاقتصادي والاجتماعي لريادة الأعمال الشبابية

لا يقتصر الأثر المحتمل لريادة الأعمال الشبابية على تحقيق الأرباح، بل يشمل أيضاً تعزيز الاستقلالية الاقتصادية، وتطوير المهارات، وتوسيع المشاركة في النشاط الإنتاجي. ويمكن للمشروعات أن توفر للشباب فرصاً لاكتساب الخبرة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات، كما يمكن أن تتيح فرصاً اقتصادية إضافية للنساء والفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى الوظائف التقليدية.

وتدعم البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق هذا الاتجاه من خلال الجمع بين التدريب المهني ودعم سبل العيش وإنشاء المشروعات الصغيرة. وقد أشار التقرير السنوي للبرنامج لعام 2024 إلى دعم أكثر من 6,600 شخص ضمن مشروعات إعادة الإدماج الاقتصادي، وتوفير التدريب المهني وفرص العمل مقابل النقد، والمساهمة في إنشاء أكثر من 2,200 مشروع صغير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2025).

وتشير هذه البيانات إلى حجم الأنشطة التي دعمتها برامج محددة، لكنها لا تعني أن جميع المشروعات استمرت أو أن جميع المستفيدين حصلوا على وظائف دائمة، لذلك تظل متابعة النتائج الفعلية ضرورية لتقييم الأثر التنموي.

وبناءً على ذلك، فإن ريادة الأعمال الشبابية يمكن أن تكون أداة لدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي عندما ترتبط بمشروعات قابلة للاستمرار، وتوفر فرص عمل لائقة، وتتيح الوصول إلى الموارد والتدريب والأسواق.

ويقتضي تحقيق هذه النتائج تهيئة بيئة داعمة تشمل المؤسسات الحكومية والتعليمية والمالية والقطاع الخاص، بدلاً من تحميل الشباب وحدهم مسؤولية معالجة البطالة.

وقد أظهرت دراسة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق التي أجرتها وزارة التخطيط هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن فهم هياكل المشاريع وديناميكياتها وتحدياتها يمثل قاعدة ضرورية لصياغة سياسات عملية. وقد استُكملت الجهود بوضع خطة عمل وإرشادات لدعم المشاريع ورواد الأعمال.

كما أطلقت وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خارطة طريق للمشاريع والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ركزت على أربع مسارات:

- تطوير قدرات المشاريع وأصحاب الأعمال الناشئة.
- توسيع فرص النمو من خلال التمويل والتجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية.
- تحسين البيئة التنظيمية.
- تعزيز قدرة القطاع العام على دعم المشاريع والتواصل مع القطاع الخاص.

> **الانتقال من "منظومة دعم الريادة "إلى "منظومة إنتاج فرص العمل"، أي أن كل تدخل في التمويل أو التدريب أو التنظيم يجب أن يُربط في النهاية بمؤشر استدامة المشروع وخلق الوظائف.**

ثانياً: تشخيص سوق العمل الشبابي في العراق

◆ 1 - قراءة المؤشرات

◆ جدول (1) مؤشرات تشخيص سوق العمل الشبابي في العراق

المؤشر	النتيجة	الدلالة السياساتية
معدل البطالة	13.5%	ضغط مرتفع على قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل، والحاجة إلى دعم خلق الوظائف وتعزيز دور القطاع الخاص.
معدل بطالة الشباب (15–24 سنة	26.5%	ارتفاع تعرض الشباب للبطالة مقارنةً بالفئات العمرية الأكبر، مما يستدعي دعم ريادة الأعمال وتطوير المهارات المهنية والرقمية.

المؤشر	النتيجة	الدلالة السياساتية
معدل النشاط الاقتصادي للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر	38%	ضعف المشاركة في النشاط الاقتصادي، والحاجة إلى توسيع فرص العمل وتحفيز مشاركة الفئات الأقل اندماجاً في سوق العمل.
نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة)	60.4% 4	توافر قاعدة بشرية واسعة في سن العمل، مما يتطلب سياسات تستثمر هذه الإمكانات من خلال تنمية المهارات وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل.
نسبة العاملين في القطاع غير المنظم	86%	الحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وتسهيل تسجيل المشاريع الصغيرة ودمجها في الاقتصاد المنظم.
معدل المشاركة النسائية في قوة العمل	13.6%	وجود فجوة كبيرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة، مما يستدعي إزالة العوائق أمام عمل النساء، وتعزيز وصولهن إلى التمويل والتدريب وفرص تأسيس المشاريع.

المصدر: هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية/ مسح القوى العاملة في العراق2021، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2023-2024.

◆ 2 - الاقتصاد الرقمي وضعف التنوع الإنتاجي

يجعل الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية فرص العمل عرضةً لتقلبات الإنفاق العام، وقد يضعف الحافز لتطوير أنشطة خاصة منتجة إذا لم تتوافر بيئة منافسة وقواعد مستقرة. وتحتاج المشروعات الصغيرة إلى أسواق متكررة وموردين وتمويل وقدرة على المنافسة، لا إلى دورة قصيرة من الدعم المالي. ويمكن أن توجد فرص في الصيانة والأغذية والزراعة والنقل والسياحة والخدمات الرقمية وإعادة التدوير، لكن اختيار القطاع ينبغي أن يستند إلى تحليل سلسلة القيمة والطلب في المحافظة، فتكرار المشروعات المتشابهة في سوق محدود قد يخفض الربحية بدلاً من خلق وظائف إضافية.

◆ 3 - المهارات والتعليم المهني

يمثل التعليم المهني مدخلاً مهماً لأنه يربط المعرفة بالتطبيق، لكنه يحتاج إلى صلات أقوى مع أصحاب العمل والموردين والزبائن. وتشير البيانات الصادرة عن وزارة التربية للعام الدراسي 2025–2024 إلى التحاق نحو 121,420 طالباً بالتعليم المهني مع تفاوت واضح بين الذكور والإناث، ويُستفاد من هذا المؤشر لفحص المشاركة

وتنوع المسارات، لا بوصفه دليلاً مباشراً على ملاءمة المهارات للطلب الاقتصادي (وزارة التربية، احصاء التعليم الثانوي لعام 2024-2025).

وبذلك تكون برامج الريادة لخريجي التعليم المهني أكثر فائدة عندما تضيف إلى المهارة الفنية إدارة المشروع والتسويق والمحاسبة والتدفق النقدي وخدمة الزبائن والسلامة المهنية. ولا ينبغي أن يتحول التدريب الريادي إلى بديل عن جودة التعليم الفني نفسه، فالمشروع القائم على مهارة ضعيفة لا يصبح تنافسياً بمجرد إعداد خطة عمل جيدة.

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي – من تحدٍ للوظائف إلى أداة لرائد الأعمال

يشكل الذكاء الاصطناعي عاملاً متزايد التأثير في طبيعة العمل والإنتاج والمنافسة، إذ يمكن أن يسهم في أتمتة بعض المهام الروتينية، وفي المقابل يتيح فرصاً جديدة لزيادة الإنتاجية وتطوير الأعمال وابتكار أنشطة اقتصادية لم تكن متاحة بالسهولة نفسها سابقاً. ومن ثم فإن التحدي أمام سياسات الشباب لا يتمثل في مواجهة التغير التقني فحسب، بل في إعداد الشباب للافادة منه وتحويله إلى مصدر لخلق القيمة الاقتصادية وفرص العمل .وفي السياق العراقي، يمكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والعمل الحر، من خلال تحليل الأسواق والتسويق الرقمي وخدمة العملاء والترجمة والتصميم وتنظيم البيانات وتطوير الخدمات الزراعية والتجارية والتعليمية. وتتيح هذه التطبيقات للشباب إطلاق مشروعات بكلفة تأسيس أقل نسبياً، وتحسين كفاءة أعمالهم والوصول إلى أسواق محلية وخارجية، شريطة توافر المهارات الرقمية والبنية التحتية المناسبة والقدرة على التحقق من دقة المخرجات وحماية البيانات.

ويتطلب تحقيق هذه الإمكانات الانتقال من تعليم الشباب كيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي إلى تمكينهم من توظيفها في معالجة مشكلات واقعية وتقديم خدمات قابلة للتسويق. ويمكن للقطاع الخاص الإسهام في ذلك من خلال تطوير التدريب المهني، وإنشاء حاضنات للمشروعات التقنية، وتيسير التمويل، وتحسين البنية الرقمية، وتعزيز الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، إلى جانب توفير برامج لإعادة تأهيل العاملين المتأثرين بالتحولات التقنية.

وعليه ينبغي قياس نجاح هذه السياسات بقدرتها على تحويل المعرفة التقنية إلى مشروعات مستدامة، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل لائقة، لا بمجرد عدد المتدربين أو الأدوات المستخدمة. فالهدف ليس إعداد جيل

يستهلك تقنيات الذكاء الاصطناعي فحسب، بل بناء جيل يوظفها للابتكار والإنتاج وريادة الأعمال. وبذلك يمكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي رافعة لتنويع الاقتصاد العراقي وتوسيع فرص الشباب، بدلاً من النظر إليه بوصفه تهديداً للوظائف فقط.



◆ **الشكل (1): الإطار التطبيقي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تمكين رواد الأعمال الشباب في العراق**

رابعاً: من أزمة الوظيفة الحكومية إلى اقتصاد متعدد المسارات

ارتبط مفهوم العمل المستقر في العراق تاريخياً بالوظيفة الحكومية، حتى أصبحت الدولة في الوعي الاجتماعي والاقتصادي الوجهة الأساسية لتوقعات التوظيف، ولا سيما بين خريجي الجامعات والمعاهد. غير أن استمرار الاعتماد على القطاع العام بوصفه المسار الرئيس لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل يواجه حدوداً مالية ومؤسسية، كما أنه قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، وإلى تأجيل استثمار الطاقات البشرية في أنشطة إنتاجية أكثر تنوعاً.

ومن ثم فإن التحدي لا يكمن في إلغاء الدور الحكومي أو تقليصه بصورة مجردة، بل في إعادة تعريف وظيفة الدولة في سوق العمل: من جهة توظّف الأفراد مباشرة، إلى دولة تصنع البيئة التي تتيح للاقتصاد توليد الوظائف بصورة مستدامة. ويقتضي هذا التحول أن تتجاوز السياسة التشغيلية منطق التعيين المباشر إلى بناء منظومة

متكاملة تشمل التنظيم والتحفيز والتمويل والشراء الحكومي والاستثمار في المهارات والبنية التحتية الرقمية والإنتاجية.

وفي هذا الإطار لا ينبغي النظر إلى القطاع الخاص بوصفه بديلاً واحداً متجانساً عن الوظيفة الحكومية، بل باعتباره مجموعة من المسارات الاقتصادية المتكاملة التي تختلف في قدرتها على استيعاب العمالة، ومستوى المهارات التي تتطلبها، ومدى ارتباطها بالاقتصاد المحلي والأسواق الخارجية. ويشمل ذلك تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصناعات التحويلية، وتحديث الزراعة والصناعات الغذائية، وتوسيع الاقتصاد الرقمي، وتنشيط السياحة، وتطوير الخدمات اللوجستية، فضلاً عن دعم العمل الحر والمهن المستقلة والتعاونيات الإنتاجية.

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في العراق، اذ يمكن توظيف الإنفاق العام والاستثمارات الحكومية في تحفيز النشاط الاقتصادي خارج نطاق التوظيف المباشر. فبدلاً من أن يقتصر أثر الإنفاق الحكومي على الرواتب والتشغيل داخل المؤسسات العامة، يمكن توجيه جانب من أثره الاقتصادي إلى بناء سلاسل توريد محلية، وتوسيع مشاركة الشركات الوطنية في العقود الحكومية، وتحفيز الاستثمار في القطاعات القابلة للنمو، وربط التعليم والتدريب المهني بالاحتياجات الفعلية للمشروعات والأسواق.

وتنسجم هذه المقاربة مع التوجهات العامة لخطة التنمية الوطنية 2024–2028، التي تضع معالجة البطالة وخلق الفرص للشباب ودعم القطاع الخاص ضمن أولويات التنمية، غير أن تحويل هذه الأولويات إلى نتائج ملموسة يتطلب الانتقال من إعلان الأهداف إلى تحديد مسارات تنفيذ واضحة، تتضمن أدوات السياسة العامة، والجهات المسؤولة، ومؤشرات قياس الأداء، مع الاهتمام بنوعية الوظائف واستقرارها وإنتاجيتها، لا بعدد الوظائف المعلنة فحسب.

◆ **جدول (2) المسارات المقترحة لبناء اقتصاد عراقي متعدد المسارات لخلق فرص العمل**

ت	المسار	آليات التنفيذ المقترحة	الأثر المتوقع في سوق العمل
1	الإنتاج والصناعات التحويلية	دعم الصناعات الغذائية والهندسية ومواد البناء، وتيسير التمويل والطاقة والأراضي الصناعية، وربط المصانع المحلية بالمشروعات الكبرى.	خلق وظائف إنتاجية مستدامة، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

ت	المسار	آليات التنفيذ المقترحة	الأثر المتوقع في سوق العمل
2	الزراعة والأمن الغذائي	تطوير الري الحديث، ودعم المشروعات الزراعية الشبابية، وتوسيع التخزين والتبريد والتصنيع الغذائي والتسويق.	توفير فرص عمل في الريف، وتنويع مصادر الدخل، والحد من الهجرة الاقتصادية نحو المدن.
3	المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال	تسهيل تأسيس المشروعات، وتوفير التمويل والضمانات الائتمانية، وتقديم الإرشاد الإداري والفني، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق.	توسيع قاعدة أصحاب الأعمال، وتحفيز التشغيل الذاتي، وزيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب الشباب.
4	الاقتصاد الرقمي والعمل الحر	تطوير المهارات الرقمية واللغوية، ودعم البرمجيات والتجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي، وتحسين البنية التحتية للاتصالات والمدفوعات الإلكترونية.	إيجاد فرص عمل مرنة، وفتح أسواق عمل تتجاوز الحدود الجغرافية، وتعزيز فرص العمل المستقل.
5	المهارات والتعليم والتدريب المهني	مواءمة المناهج مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع التدريب العملي والتلمذة المهنية، وإشراك القطاع الخاص في تصميم البرامج التدريبية.	تقليص فجوة المهارات، وتحسين فرص توظيف الخريجين، ورفع إنتاجية العاملين.
6	الاستثمار والبنية التحتية وسلاسل التوريد	توجيه الاستثمارات إلى النقل والطاقة والإسكان والمياه والاتصالات، وتوسيع مشاركة الشركات المحلية في العقود الحكومية وسلاسل التوريد.	توليد وظائف مباشرة وغير مباشرة، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية.
7	السياحة والخدمات والاقتصاد المحلي	تطوير السياحة الدينية والثقافية والبيئية، وتحسين الخدمات الفندقية والنقل والمطاعم والصناعات الحرفية والخدمات المهنية.	تنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص عمل في المحافظات، وتوسيع مشاركة المشروعات المحلية في النشاط الاقتصادي.

المصدر: إعداد الباحثين، استناداً إلى التوجهات العامة لخطة التنمية الوطنية العراقية 2024–2028.

كما ويوضح الجدول (3) العلاقة بين أدوات السياسة العامة والمسارات الاقتصادية، مع تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تحويل الموارد الحكومية إلى فرص عمل فعلية.

◆ جدول (3) تحليل كيف تتحول الدولة من التوظيف المباشر إلى تحفيز خلق الوظائف؟

أداة السياسة العامة	آلية التنفيذ المقترحة في العراق	المسارات الأكثر استفادة	مؤشر القياس
المشتريات الحكومية	توسيع فرص الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة في المناقصات، وتقسيم العقود الكبيرة إلى حزم مناسبة حيثما أمكن، مع ضمان المنافسة والشفافية.	الصناعة، الإنشاءات، الخدمات، المشروعات الصغيرة	قيمة العقود المسندة إلى الشركات المحلية، والوظائف المستدامة المرتبطة بها

أداة السياسة العامة	آلية التنفيذ المقترحة في العراق	المسارات الأكثر استفادة	مؤشر القياس
التمويل والضمانات الائتمانية	تطوير ضمانات للقروض الإنتاجية، وتمويل المعدات ورأس المال العامل، وربط الدعم بخطط عمل قابلة للتقييم.	الصناعة، الزراعة، ريادة الأعمال	نسبة المشروعات المستمرة، والوظائف الصافية التي أوجدتها
التعليم والتدريب المهني	إشراك أصحاب العمل في تصميم المناهج، وتوسيع التدريب العملي والتلمذة المهنية، وتتبع توظيف الخريجين.	الصناعة، الطاقة، الزراعة، الخدمات الرقمية	نسبة الخريجين الذين يحصلون على عمل ملائم خلال فترة محددة
التحول الرقمي	رقمنة تسجيل الأعمال والتراخيص والمدفوعات، وتوسيع البنية الرقمية والتدريب التقني.	الاقتصاد الرقمي، الخدمات، التجارة	عدد الأعمال النشطة الجديدة، ونمو الوظائف الرقمية
السياسة الصناعية والاستثمارية	ربط الحوافز الاستثمارية بالأداء الإنتاجي، والتدريب، ونقل المعرفة، والقيمة المضافة المحلية، ضمن قواعد معلنة.	الصناعات التحويلية، الطاقة، الخدمات اللوجستية	الاستثمار المنتج، والإنتاجية، وصافي الوظائف المستحدثة
الزراعة وسلاسل القيمة	دعم الري الحديث والتخزين والتبريد والتصنيع الغذائي والتسويق التعاقدي.	الزراعة والصناعات الغذائية	نمو التشغيل الزراعي وغير الزراعي المرتبط بالسلاسل الغذائية
العمل الحر والحماية الاجتماعية	تبسيط تسجيل العاملين المستقلين، وتطوير آليات اشتراك مرنة في الحماية الاجتماعية، وتحسين إنفاذ حقوق العمل.	العمل المستقل، الاقتصاد الرقمي، الخدمات	ارتفاع التسجيل والحماية، وتحسن استقرار الدخل والعمل

ملاحظة: مؤشرات القياس الواردة مقترحات للمتابعة والتقييم، وليست نتائج محققة أو مستهدفات كمية معتمدة.

الخاتمة

تؤكد هذه الورقة أن معالجة البطالة الشبابية في العراق تتطلب توسيع مفهوم التشغيل، بحيث لا يظل محصوراً في استحداث الوظائف داخل المؤسسات العامة، ولا يُختزل في مطالبة الشباب بإنشاء مشروعاتهم الخاصة؛ بل يقوم على تهيئة اقتصاد قادر على تحويل المهارات والأفكار والمبادرات إلى أنشطة منتجة ومستدامة. وفي هذا المسار، تمثل ريادة الأعمال فرصة تنموية حقيقية عندما تستند إلى فهم دقيق لاحتياجات السوق، وتمويل ملائم، وتدريب تطبيقي، وبيئة تنظيمية ميسرة، وشراكة فاعلة مع القطاع الخاص. غير أن نجاحها ينبغي

أن يُقاس بما تضيفه إلى الاقتصاد من قيمة وفرص عمل مستقرة، وبقدرتها على تحسين دخل الشباب وتوسيع مشاركتهم الاقتصادية، لا بحجم الدعم المقدم أو عدد المشروعات التي تبدأ فحسب. ومن ثم، فإن الانتقال إلى منظومة وطنية متكاملة لريادة الأعمال الشبابية، ترتبط بسياسات التنمية والتشغيل وتخضع للمتابعة والتقييم المستمرين، من شأنه أن يعزز فرص تحويل الطاقات الشبابية إلى قوة إنتاجية تسهم في تنويع الاقتصاد العراقي وتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة.

الاستنتاجات

1. تؤدي ريادة الأعمال الشبابية دوراً مكملاً لسياسات التشغيل والتنويع الاقتصادي، ويمكن أن توسع فرص المشاركة الإنتاجية، لكنها لا تمثل بديلاً منفرداً عن تنمية القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الإنتاجية وخلق وظائف لائقة.
2. يتحدد الأثر الحقيقي للمشروعات الشبابية بقدرتها على الاستمرار وتحقيق دخل مستقر وإضافة وظائف صافية، لا بعدد المشروعات المسجلة أو المتدربين أو القروض الممنوحة، لذلك ينبغي التمييز بين مخرجات البرامج المباشرة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية الفعلية.
3. يمثل ضعف التحقق من الطلب والأسواق قبل إطلاق المشروع أحد مصادر التعثر المحتملة؛ إذ إن تكرار أنشطة متشابهة في أسواق محدودة قد يزاحم المشروعات القائمة بدلاً من أن يخلق قيمة وفرص عمل جديدة.
4. تكون برامج التدريب أكثر جدوى حين تجمع المهارات الريادية والمالية والرقمية مع الكفاءة الفنية والخبرة التطبيقية، وتُستكمل بالإرشاد بعد التأسيس ومساعدة أصحاب المشروعات على التسويق وإدارة التدفقات النقدية.
5. لا يصلح نمط تمويلي واحد لجميع المشروعات، إذ ينبغي أن تتنوع الأدوات بحسب مرحلة المشروع ومخاطره وطبيعة نشاطه، وأن يرتبط التمويل بخطة عمل قابلة للتقييم وبمتابعة لا تقتصر على استرداد القرض.

6. تتطلب فاعلية السياسة الريادية تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص والامتثال، وتطوير أدوات تشجع الانتقال التدريجي من النشاط غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم، مع إتاحة ترتيبات مناسبة للحماية الاجتماعية للعاملين لحسابهم الخاص.

7. تتفاوت فرص الوصول إلى التمويل والتدريب والأسواق بين النساء والشباب في المحافظات والمناطق الريفية والحضرية، لذا ينبغي تصميم البرامج على أساس تحليل هذه الفجوات وقياس النتائج مصنفة بحسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي.

8. يمثل القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تحديد المهارات المطلوبة، والتحقق من فرص السوق، وفتح قنوات التوريد والتسويق، فيما يمكن للجامعات ومؤسسات التدريب والحاضنات أن تؤدي دوراً في تطوير الأفكار وتحويلها إلى مشروعات قابلة للتطبيق.

9. يوفر الاقتصاد الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي فرصاً لخفض بعض تكاليف التشغيل وتوسيع الوصول إلى العملاء، لكن الافادة منها تتطلب مهارات رقمية مناسبة وبنية تحتية موثوقة واستخداماً مسؤولاً للتكنولوجيا وحماية البيانات.

10. تحتاج برامج ريادة الأعمال إلى نظام متابعة يتتبع بقاء المشروعات ونموها ودخلها والوظائف التي توفرها بعد 12 و24 و36 شهراً، مع الاستفادة من بيانات التعثر والإغلاق في تحسين تصميم البرامج، وإجراء تقييم مستقل يميز بين النتائج والأثر.

التوصيات

1. إدراج ريادة الأعمال الشبابية بشكل اكبر ضمن إطار واضح لسياسات التشغيل وتنمية القطاع الخاص، وربطها بأهداف التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل اللائق.

2. تطوير منظومة تمويل متدرجة تشمل المنح التأسيسية والتمويل الأصغر والقروض والضمانات والاستثمار، وفق طبيعة المشروع ومرحلة نموه وقدرته على السداد.

.3	إنشاء نافذة رقمية موحدة للمشروعات الشبابية تجمع المعلومات والإرشاد وإجراءات التسجيل والتراخيص والإحالة إلى برامج التمويل والتدريب ذات الصلة.
.4	إدماج المهارات الريادية والمالية والرقمية في التعليم الجامعي والمهني، مع توسيع التدريب العملي والتلمذة المهنية وإشراك أصحاب العمل في تحديد المهارات المطلوبة.
.5	ربط الحاضنات الجامعية ومراكز التدريب والمصارف والمستثمرين والقطاع الخاص ضمن شبكة وطنية تقدم الإرشاد الفني والإداري والتسويقي قبل تأسيس المشروع وبعده.
.6	تطوير مسارات متخصصة لريادة الأعمال الرقمية والاجتماعية والخضراء، وتوجيهها إلى فرص سوقية قابلة للتحقق في المحافظات، بدلاً من تبني أنشطة موحدة لا تراعي اختلاف الطلب المحلي.
.7	تصميم حزمة داعمة لريادة الأعمال النسائية تتضمن فرصاً ملائمة للتمويل والتدريب والإرشاد، وتراعي العوائق المرتبطة بالرعاية والتنقل والوصول إلى الأسواق.
.8	اعتماد مسار تدريجي ومحفز للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي، من خلال تبسيط التسجيل والإجراءات وتوضيح الالتزامات والمنافع، وتوسيع ترتيبات الحماية الاجتماعية الملائمة للعمل المستقل.
.9	تعزيز ارتباط المشروعات الشبابية بسلاسل القيمة المحلية والمشتريات الحكومية والخاصة، وإتاحة فرص تنافسية وشفافة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في التوريد.
.10	إنشاء مرصد وطني لريادة الأعمال الشبابية، بالتكامل مع مرصد سوق العمل، لجمع البيانات وتحليلها ونشر مؤشرات عن تأسيس المشروعات وبقائها وإغلاقها ونموها وفرص العمل التي تولدها.

قائمة المصادر

1. هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (2022). مسح القوى العاملة في العراق لعام 2021. بغداد.
2. وزارة التخطيط العراقية. (2024). خطة التنمية الوطنية 2024–2028.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). دراسة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العراق.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). خارطة طريق المشاريع والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لدعم نمو القطاع الخاص في العراق.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة في العراق.

6. منظمة العمل الدولية. (2024). اتجاهات تشغيل الشباب عالمياً لعام 2024: العمل اللائق وآفاق أكثر إشراقاً. جنيف: منظمة العمل الدولية.

7. منظمة العمل الدولية. (2025). برنامج العمل اللائق القطري في العراق: التعافي والإصلاح — التقرير السنوي للتقدم المحرز لعام 2024.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. (2025). التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق لعام 2024.

9. بيكر، غاري ستانلي. (1964). رأس المال البشري: تحليل نظري وتجريبي، مع إشارة خاصة إلى التعليم. نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.

10. كولمان، جيمس س. (1988). رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس المال البشري. المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، المجلد 94.

11. شومبيتر، جوزيف أ. (1934). نظرية التنمية الاقتصادية. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد.

12. منظمة العمل الدولية. (2021). مسح قابلية تشغيل الشباب في العراق.

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسة إصدارات شبكة انكي للبحث العلمي

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث